العولمة
وانعكاساتها على الادارة العامة في
الوطن العربي

د. احمد عبد الرزاق سلمان *

المقدمـــة :

تعد العولمة من اكثر الموضوعـات خطـورة واهمية على الساحة العربية في الوقت الراهن وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والسياسية ، واذا كان هذا الموضوع قد نال قسـطا كبيرا من الاهتمام من الاقتصاديين وعلماء السياسة والتأريخ والمثقفون العرب الا انه لم يحض بنفـس القدر من الاهتمام من قبل المتخصصين في حقـل الادارة العامة رغم ان هذا الموضوع يعنيهم اكـثر من غيرهم ، ذلك لما تتعرض له الدولـة العربيـة وأجهزتها الادارية المختلفة من ضغوط اجنبية علـى كافة الاتجاهات تهدف بمجملها الى تهميش الدور او الوظيفة الاساسية المرسومة لها . وما قـد حصـل ويحصل للاقتصاد والثقافة والسياسة العربيـة مـن تشوهات هيكلية وتغيرات فلسفية وأيدلوجيـة ومـا شابه ذلك ، ماكان ليحصل لو لا الخروقـات التـي حققتها العولمة في كيان الدولة العربية وأجهزتـها وتهميش لمسؤولياتها التقليدية تجاه مجتمعاتها .

ولاشك ان عملية التصدي للعولمة تحتاج الـى تهيئة بيئية : اجتماعية ، حضارية ، اقتصادية ، وعسكرية ترتقي الى مستوى المنافسة المطلوبة او الى المستوى الذي تستطيع بـه ان تتحصـن مـن الاختراقات الخارجية للعولمة اذا وجدت نفسها بأنها لاتقوى على حسم المنافسة لصالحـها فـي الامـد القريب ، وهذا ما تفتقر اليه الدول العربية في الوقت الحاضر كل على انفراد مما سيؤدي الى تفاقم الآثار السلبية لظاهرة العولمة فيها الى الحد الذي لايمكـن عنده التخلص من تلك المشـاكل وايقافـها . ممـا يتطلب اتخاذ التدابير اللازمة والسريعة للحـد مـن زحف العولمة وايقاف خطرها. وهذا البحـث هـو محاولة للتعريف بالعولمة كظاهرة اجنبية ونمـوذج امريكي يهدف الى السيطرة على دول العالم ومنـها الدول العربيـة والاسـلامية وكيانـها ورسـالتها ومقدراتها من خلال التركيز علـى ابعـاد الدولـة وجهازها الاداري عن مسؤولياتها القومية التقليديـة تجاه المجتمع . ومن ثم فالبحث من ناحيـة اخـرى يقترح السبل اللازمة لمواجهة العولمةعربيا.

١- منهجيـة البحـث

١-١ مشكلة البحث :

تتعرض الدولة وأجهزتها الإدارية في الوطـن العربي والإسلامي في هذه الأيام الى حملة شـعواء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيـة ومـن ورائـها

---

* استاذ مساعد / رئيس قسم الادارة العامة – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الانبار

المؤسسات الرأسمالية العالمية كالشركات متعددة الجنسية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف أبعادها عن دورها الأمني والاستراتيجي تجاه مجتمعاتها ليتسنى لها اختراق النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومباشرة العمل في تحطيم النظام القيمي والاجتماعي لمجتمعاته وجعلها مفككة وغير قادرة على مقاومته وتفتيت البنى الارتكازية لاقتصادياتها الوطنية وهي سر وجودها ونموها ، ومن ثم ايقاف عملية النمو والتطور في مختلف نواحي الحياة . كل ذلك يجري بفضل احتكارها للوسائل التقنية والإعلامية والاقتصادية . ومما يؤسف له حقا ، ان نجد بعض الحكومات العربية التي لطالما دافعت عن هويتها الوطنية وناضلت من اجل استقلالها ، نجدها لسبب أو آخر تفتح ابوابها امام العولمة للدخول بسلام ودون مقاومة ، فتقدم التنازلات امام التجارة الغربية والاستثمارات الأجنبية ووفقا للمواصفات التي أعدت لها مسبقا ، والتي هي في ظاهرها الدعوة الى التحرر والنمو وفي باطنها تعطيل لجميع مقومات النمو الوطني والقومي .. وانسلاخ من كافة القيم العربية الأصيلة. كما ان بعض هذه الدول كانت قد سمحت لأفراد في المجتمع اقتناء شبكات الانترنيت مما قد يسرع من نقل القيم الغربية الى مجتمعاتنا من جانب اخر . لقد حصلت خروقات لسيادة عدد من الدول العربية ، فيما لم تزل بعض تلك الدول تتصدى له بما اوتيت من قوة من اجل المحافظة على سيادتها ومبادئها ورسالتها تجاه مجتمعاتها ، ولكن هذه الدول قد لاتقوى في المستقبل القريب على المواجهة دون مؤازرة عربية بسبب التفوق التقني والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية

١-٢ هدف البحث :

يهدف هذا البحث الى ما يأتي :

١- التعريف بالعولمة وأهدافها ومرتكزاتها ووسائل تصديرها ورعايتها وأثرها على الإدارة العامة في الوطن العربي .

٢- اقتراح السبل والوسائل لمواجهة العولمة .

١-٣ أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث كونه يشكل محاولة للكشف عما يجري في الساحة العربية من تمرير لمؤتمرات تتبناها الولايات المتحدة الامريكية تحت مايسمى بـ (العولمة) بهدف تغيير الخارطة الدولية ، بل لرسم خارطة العالم من جديد ترى فيها العالم العربي كقرية مهشمة بعد ان افرغت من محتواها الحضاري والقيمي وسلبت خيراتها الاقتصادية . كل ذلك يجري بموجب خطط واهداف وادوار تقاسمتها مؤسسات اعلامية واقتصادية عالمية هيأت لهذا الغرض .والبحث من ناحية اخرى ، هو بمثابة دعوة ملحة للاقطار العربية الى اعادة بناء عولمتهم (العربية الاسلامية) التي تتخذ من الحضارة العربية منطلقا لها ومن تعاليم الدين الاسلامي الحنيف مرتكزا لها. تلك العولمة التي لايزال صداها يدوي في العالم بأسره ويرهب الاعداء ، وهي ذاتها العولمة التي جعلت امير المؤمنين عمر بن الخطاب (رض) يخشى ان يكون قد قصر بحق حيوان ، فكيف بحق انسان او بحق مجتمع بأكمله .. اذ قال قولته المشهورة ((لو ان بغلة في اقصى العراق عثرت لكان عمر مسؤول عنها ، لم يعبد لها طريق

...)) . فالامة العربية طبقا لهذه العولمة الانسانية هي امة عربية واحدة قوميتهم واحدة ، ودينهم واحد ، ومالهم واحد ، وهدفهم واحد ، وعدوهم واحد ، فهي اذن ليست اقطار متفرقة مهشمة يسهل على العدو تحقيق مآربه فيها كما تريد لها العولمة . وصدق رسول الله (ص) اذ يقول : ((مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)) .

١-٤ فرضية البحث :

ينطلق هذا البحث من فرضية اساسية مفادها : ان لدى الاقطار العربية كأمة واحدة من المقومات والمستلزمات البشرية والمادية والمالية فضلا عن المؤازرة الجماهيرية والشعبية ماتتمكن به من مواجهة العولمة بكافة اشكالها .

٢- مدخل تمهيدي الى العولمة

٢-١ في مفهوم العولمة :

العولمة : هي واحدة من ثلاث كلمات عربية جوى طرحها ترجمة للكلمة الانكليزية Globalization والكلمتان الاخريان هما (الكوكبة) و (الكونية) . و(العولمة) في اللسان العربي من (العالم) ويتصل به فعل (عولم) على صيغة (فوعل) ، وهي من ابنية الموازين الصرفة العربية (الدجاني ، ١٩٩٨)

يرى بعض المحللون ان ظاهرة العولمة هي ليست ظاهرة حديثة ، بل هي ظاهرة تأريخية قديمة تعود جذورها الى عصر الكشوفات الجغرافية في اواخر القرن الخامس عشر ، أي منذ خمسة قرون ، ومنذ ذلك الحين والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول والامم تزداد قوة باستثناء فترات صغيرة للغاية مالت خلالها الدول الى الانكفاء على ذاتها (امين ، ١٩٩٨) . اما عمر هذه الظاهرة في العالم العربي فيحدده المعنيون بقرنين من الزمن وبالتحديد منذ ان انفتح العرب على الغرب ابان الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م (امين ، ١٩٩٩) . غير ان البعض يرى بأن ظاهرة العولمة هي بمثابة نظام عالمي جديد له ادواته ووسائله وعناصره وميكانزماته ، نجم عن الحصيلة الموضوعية للتطور الذي حصل على قوى الانتاج وبالأخص التطور العلمي – التقني الذي حدث في العقد الأخير من القرن العشرين من خلال التطور الذي حصل في مجال الاتصالات وشبكات الانترنيت وفي مجال الحاسبات وغيرها (طاقة ، ١٩٩٩) . ويؤيد(سمير امين) هذا الاتجاه مؤكدا ان العولمة حالة جديدة تمثل بداية مرحلة تأريخية انطلقت منذ بداية التسعينات من خلال الاخفاق التلم المزدوج لطموحات أنظمة بلدان الشرق (الاشتراكية) وانظمة بلدان الجنوب المسماة بـ(الاستقلالية الوطنية مختتمة عهد الحياد الايجابي ويتوالد اليوم عهد السوق الذي سيغدو محاولة جديدة لتوحيد العالم (العولمة) مما يعني ولادة مفاهيم ومضامين وافكار وانسان جديد على حساب انتهاء مضامين ومصطلحات جديدة ، شرق-غرب، شمال-جنوب ، العالم الثالث ، البلدان الاشتراكية ، الحياد الايجابي ، عدم الانحياز ، التأميم ... الخ وستنبثق مفاهيم ومصطلحات جديدة تتخذ لها صورا واشكالا مختلفة كونها ستعبر عن واقع سياسي او ايدولوجي مختلف وربما لا تستطيع الدول الاطراف

التعبير عنه بل ستعتمد بأعتبارها مكونات اطـــراف لمركز استقطاب النظام الدولي (أي العولمة الجديدة) (الجميل ، ١٩٩٧) . لقد انقسم الباحثون والمحللـون انطلاقا من وجهة نظرهم الفلسفية والايدولوجية تجاه العولمة بين مؤيد ومرحب .. ومعارض ومتشـائم ، وفريق ثالث فضل ان يقف موقف المحايد بانتظـار ما سيتمخض عنه ، المزيد من الاثار التي ستفرزها العولمة ليحدد موقفه الصريح منها . ((فهناك نخبـة المفكرين يفسرون العولمة من خلال ما افرزته هـذه الظاهرة من تحليلات وتفســيرات ايدولوجيـة ... فالعولمة بالنسبة لهم تعني الانتقال من عزلة الدولـة القومية إلى رحاب الإنسانية الواسعة . من التمسـك الشديد بالثقافات الإقليمية والقومية والمحلية المنغلقـة إلي ثقافة إنسانية عقلانية جديدة . العولمة من وجهة نظرهم هي الانتقال من اللامنطق واللاعقـل إلـى المنطق والعقل ، حيـث تسـود مفـاهيم الحريـة والديمقراطية وحقوق الإنسان والانتقال إلي عصـر تتحقق فيه العدالة الاجتماعية والاســتقلال الأمثـل للثروات ويتعزز فيه دور المرأة فـي المجتمعـات والقضاء على الفقر وهـدم الـهوة بيـن الأغنيـاء والفقراء وغيرها . والعولمة تعني انسياب الأفكـار والعلوم والتقنيات عبر الحدود التي كانت مغلقة فـي الماضي وانفتحت بفضل انتصار تيار العولمـة .. تلك هي أوهام وأساطير العولمة)) (طاقة ، ١٩٩٩) .أما الذين يدركون حقيقة الأهداف والنوايـا التـي تحملها العولمة فانهم يؤكدون بأن العولمة مـاهي الا مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي .. تشكلت وفقا لمقتضياته واحتياجاته في اطار قوانينـه الاساسـية فالعولمة بالنسبة لهم هي اعلى مراحل الامبرياليـة .

(ينظر على سبيل المثال:بلقـيز ،١٩٩٨) (طاقـة: ١٩٩٩) .ولقد نشط تيار العولمـة بـبزوغ نجـم الشركات متعددة الجنسية ، وكان على الدولة فـي العالم الثالث (بموجب حسابات هذه الشـركات) ان ترخي قبضتها شيئا فشيئا على الاقتصاد والمجتمـع تحقيقا لمصالحها. فالاسوار الكمركية يجري هدمـها ، ونظام التخطيط يتم الغاؤه ، والاشتراكية تصبـح مضغة في الافواه ، واعادة توزيع الدخل وما يقـدم من دعم للسلع الضرورية يقال انه يتعارض تعارضا صريحا مع اعتبارات الكفاءة ومضر بالنتيجة . وقد ازداد هذا الاتجـاه تسـارعا بعـد سـقوط الكتلـة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة ، فـاصبح مـن الضروري ايضا تسريح الجيوش (تـهديم القـاعدة العسكرية) او على الاقل تخفيض الانفاق عليـها . وان على الدولة ان تقوم بتفكيك نفسـها ، وعليـها اقناع الناس بتفاهتها وقلة حاجتهم اليها ، وعليـها ان تسلم مهامها ووظائفـها القديمـة (الادارة العامـة) الواحدة بعد الاخرى لتتولاهـا الشـركات الدوليـة العملاقة او المؤسسات الدولية التي تتحكم باسم هـذه الشركات العملاقة وتعمل لحسابها (امين، ١٩٩٩) . ومن هنا يتضح بان الهدف المباشر الذي تسعى اليه العولمة هو ، في الواقع ليس الـهدف المعلـن أي الهدف الاقتصادي ، لكنما الهدف المباشـر الـذي تسعى اليه العولمة هو القضاء الحتمي على سـيادة الدولـة وتـهميش دور جـهازها الاداري (الادارة العامة) تجاه مسؤولياته القيادية والتنموية . ولـهذا فان السيطرة على اقتصاديات الدول المهددة بخطـر العولمة يأتي لاحقا كنتيجة طبيعية لاختراقه سـيادة الدولة على مجتمعاتها وتهميش دورها القيادي .

وعليه فان العولمة من وجهة نظر الباحث ، هي نموذج امريكي رأسمالي ذو اهداف تسلطية واستعمارية مرحلية . تناضل في مراحلها الاولى على تحقيق اهداف حضارية –اجتماعية–قيمة ينجم عنها استبعاد الدولة عن المسرح العالمي بكافة مؤسساتها (الادارة العامة) وبالتاي تشويه رسالتها القومية تجاه مجتمعاتها . وبالتالي ستكون الفرصة امامها مواتية لتغريب الشعوب والمجتمعات افرادا وجماعات عن حضارتها وقيمها وتقاليدها الاصلية لتصبح شعوب ومجتمعات لاحول ولاقوة لها الا الانصياع الى الافكار والانماط السلوكية المادية التي تفرضها دوائر العولمة عليها . وهنا تحصل ظلهرة الضياع في المجتمعات وتتفشى فيه الكوارث الاقتصادية والصحية والعلمية فينشأ مجتمع الطبقات فتسحق الطبقات الفقيرة والمريضة وغير المتعلمة ، كل ذلك يمهد الطريق امام المؤسسات المالية العالمية التي تمتلك ناصيتها الولايات المتحدة الامريكية لانها تضع يدها على مقدرات تلك الشعوب كمرحلة ثانية ، كل ذلك يتم بفعل التفوق العلمي والاقتصادي والتقني والعسكري للولايات المتحدة الامريكية في ظل غياب المعسكر الاشتراكي ، وتفكك الامة العربية. وجدير بالذكر ، ان المراحل التي ذكرناها سابقا هي ليست بالمراحل المنفصلة بالمعنى الدقيق او الشمولي ، فالفارق الزمني هنا هو فارق نسبي ويعتمد على مدى مقاومة الدولة المستهدفة لخطر العولمة .

٢-٢ مرتكزات العولمة

لما كانت العولمة ظاهرة رأسمالية تقوم أساسا على التسلط وقهر الشعوب وتخر يش حضاراتها وقيمها وتراثها والسيطرة على قدراتها فان مرتكزاتها تقوم على احتكار كل شيء ليتسنى لها تحقيق اهدافها المرسومة ويمكن تلخيص هذه المرتكزات بما يلي :

١- الاحتكار التكنلوجي او التقني وتوظيفه لصالح نهضتها العلمية والتقنية من جهة ثم فرض هيمنتها الفكرية والاقتصادية على الدول النامية او دول العالم الثالث من جهة اخرى .

٢- السيطرة على المؤسسات المالية العالمية وتوجيهها بما يخدم مصالحها المالية والاقتصادية ، وبذلك فهي تتفرد بالسيطرة على منابع وحركة رأس المال العالمي وبتوجيهه حيثما شاءت .

٣- السيطرة المطلقة على وسائل الاعلام العالمية لما تمتلكه من قاعدة تقنية واقتصادية .

٤- السيطرة على قرار استخدام الموارد الطبيعية على الصعيد العالمي .

د- احتكار اسلحة الدمار الشامل (ينظر على سبيل المثال :(الحمش ، ١٩٩٨) (الجميل،١٩٩٧)

٢-٣ الجهات المصدرة للعولمة

ينبغي ان نشير بداية الى ان الجهة الرئيسية المصدرة للعولمة هي الولايات المتحدة الامريكية بمؤازرة حلفاؤها في العالم ، وذلك تحت غطاء الهيمنة التقنية والاقتصادية والسياسية والعسكرية في ظل غياب القطب الثاني (الاتحاد السوفيتي) وتستعين الولايات المتحدة الأمريكية في تسويق عولمتها بوسائلها الخاصة التي يمكن تقسيمها الى:

اولا": الوسائل التقنية – المعلوماتية والإعلامية:

" تفرض الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر احتكارا يمكن وصفه بانه وحيد الجانب

على الوسائل الإعلامية العالمية فشبكاتها الأخبارية ووكالات الأخبار التلفزيونية الفضائية التابعة لها تمتلك استثمارات هائلة ، وتسعى للبحث عن أسواق إعلانية مستقرة ، وتتبنى اتجاهات سياسية أمريكية ، فهي التي روجت لمفهوم العولمة بشكل مستمر ، وهي لا تتوقف عن تجاوز الخصوصيات الوطنية ، وتنتهك الثوابت القومية ، وتخترق الحدود السياسية وتبرز نفوذها عبر الإمكانات التقنية الكبيرة وتكريس إمكانات البث عبر الفضاء . ولقد عمل الأعلام الأمريكي في الوقت ذاته على تخريب العلاقات بين الأنظمة والدول وتسويغ استخدام العنف والقوة تحت مختلف الذرائع " (علي، ١٩٩٨) .

ثانيا": الوسائل الاقتصادية :

تعمل بمشيئة الولايات المتحدة الأمريكية وتتولى عملية نشر نموذجها المعولم عدد من الجهات الاقتصادية . أول تلك الجهات هي الشركات متعددة (متعدية) الجنسية . فلقد اصبح لهذه الشركات دور كبير في ظاهرة العولمة وما يؤكد ذلك (تقرير الاستثمار في العالم) الصادر عام ١٩٩٢ الذي جاء فيه (لقد اصبحت الشركات متعددة الجنسية المنظم المركزي للانشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يزداد تكاملا") وكما هو معروف ان هذه الشركات قد تبنت مع الحكومات اعمال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي وفرت كل اسلحة التدمير الشامل للحرب ،وفي نفس الوقت وفرت لتلك الشركات اضخم الأرباح في مجال عولمة النشاط الإنتاجي من خلال التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر . فقد لعبت الدور الرئيسي في هذا المضمار الشركات المتعددة الجنسية أيضا ، اذ اتخذت شكل الشركات المساهمة منذ القرن التاسع عشر . وتشير احدث البيانات عن الشركات متعددة الجنسية ما نشرته مجلة فورشن في يوليو عام ١٩٩٨ عن اكبر ٥٠٠ شركة في العالم حيث بلغ اجمالي ايرادات تلك الشركات (١١) ترليون و ٤٥٤ مليار دولار ، وان مجموع الناتج المحلي الاجمالي لدول العالم لسنة ١٩٩٧ هو اكثر بقليل من (٢٨)ترليون " (طاقة ، ١٩٩٩) .ويعد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال برامج التكيف واعادة الهيكلة واجرت التثبت التي تغري بها الدول النامية الوسيلة النامية من الوسائل الاقتصادية لنشر العولمة . "ان اجراءات التكيف واعادة الهيكلة واجرات التثبت التي تتم بتوجيه ورعاية هاتين المؤسستين هي بمثابة شروط تقدمها كل حسب اختصاصها عندما تلجأ الدول النامية اليها وتشمل حزمة التكييف والتثبت مجموعة من الإجراءات بمثابة وصفة جاهزة لكل الدول ولكل الحالات وهي :

أ- تخفيض أسعار الصرف .

ب- تقليص دور القطاع العام وتصفيته وتخصصه.

ج- الغاء الحماية الوطنية .

د- معالجة التشويهات السعرية .

ويرى المحللون بان الدعوة الى التخصصية وبالتالي العولمة التي تقودها الشركات متعددة الجنسية وصندوق النقد الدولي هي دعوة مخططة يراد بها ضرب كل محاولات التنمية المستقلة التي يقودها القطاع العام " (هميم ، ١٩٩٩) .

٣- الإدارة العامة والعولمة

٣-١ التعريف بـ ماهية وأهمية الإدارة العامة :

لا يوجد هناك اتفاق عام بين المختصين في حقل الإدارة العامة حول مفهوم واضح ومحدد للإدارة العامة ، وذلك لاختلاف وجهات نظرهم وتباين اتجاهاتهم الأيدلوجية والفلسفية . غير ان هذا لا يمنع من طرح بعض التعريفات لبعض المهتمين والباحثين في هذا المجال والتي تعكس بشكل او آخر جوانب مهمة من هذا المفهوم ، وان كانت قد لا تخلو من القصور في جوانب أخرى . بدءا" يعرفها الحكيم الصيني (كونفشيوس) بأنها (أي الإدارة العامة) "وسيلة الحكم الصالح " ويعرفها (ودرو ولسن) بانها " التنفيذ التفصيلي المسبق للقانون العام " وياتي (دوايت) بتعريف يقترب من تعريف (ودرو ولسن) اذ يؤكد بان الادارة العامة هي " جميع العمليات التي تستهدف تنفيذ السياسة العامة " . (الكبيسي ، ١٩٨٣) . وفيما يؤكد (كلادن) في تعريفه للادارة العامة على الدور الرئيسي للموارد البشرية في الادارة العامة ، اذ يرى بأن الادارة العامة هي " تنظيم العلاقات بين الافراد ، اما الاشياء والمواد فانها تستعمل خلال النشاط البشوي " (الدوري والاعرجي: ١٩٨٣) فهناك من ينظر الى دور الموارد البشرية والمادية تجاه تحقيق الاهداف العامة نظرة متوازنة . اذ يرى بان الادارة العامة هي " عملية تنظيم وادارة الافراد والمواد لتحقيق الاهداف الحكومية " (الكبيسي ، ١٩٨٣) . ويعرف البعض بان الادارة العامة هي " الوسيلة التي تترجم بواسطتها الاهداف والرغبات العامة الى واقع مادي ملموس " بينما يرى فريق اخر بان الادارة العامة هي " القوة المسؤولة عن الاشراف على التنظيمات الادارية الحكومية والسيطرة عليها وايجاد التوافق بينهما (الكبيسي ، ١٩٨٣) واخيرا فان هناك من يرى بان الادارة العامة هي استخدام الموارد المادية والبشرية بأساليب علمية لتحقيق أهداف عامة (الدوري والاعرجي ، ١٩٧٨) . وبغض النظر عن مفهوم او تعريف الإدارة العامة، فالإدارة العامة من وجهة نظر الباحث هي روح الدولة ، وهي جهازها المدافع عن هويتها الوطنية والمحافظ على استقلالها ، والمجاهد من اجل تحقيق التنمية للمجتمع في كافة جوانبها من خلال الاستغلال الأفضل للموارد البشرية والمادية المتاحة ، وبعبارة أخرى فان الدولة بدون وجود حقيقي للادارة العامة هي كالجسد الخاوي على عروشه لايقوى على القيام بمسؤولياته الوطنية تجاه شعبه ووطنه ، وهنا تبرز الاهمية الاستثنائية للادارة العامة بالنسبة للدولة والمجتمع على حد سواء . إن هذه الأهمية تؤكدها الشواهد التاريخية والواقعية ، حيث تشير إلى إن ظهور أجهزة الإدارة العامة عبر التاريخ لم يكن من قبيل المصادفة ، ولكن جاء تعبيرا عن حاجة التجمعات البشرية على اختلاف لغاتها وحضاراتها ومراحل تطورها لمثل هذه الاجهزة ، وهذا مايؤكد خطورة الدور الذي تلعبه حياة في حياة المجتمعات واستقرارها وتطورها . " ولان اختلف الفلاسفة واصحاب النظريات السياسية فيما مضى من موقفهم عن اهمية الإدارة العامة وفي تحديدهم لواجبات اجهزتها التنفيذية فان الفلاسفة المعاصرون يكادون يجمعون اليوم لا على ضرورة وجود الادارة العامة فحسب وانما على وجوب

تدخلها في حياة الافراد والجماعات وتنظيم شؤونهم العامة منها والخاصة لتلبية احتياجاتهم التي يصعب تلبيتها دون تدخلها وتنظيمها لمختلف مجالات الحياة . وهذا ما يفرضه المفهوم الحديث لدولة الرفاهية Welfare State . الذي شاع وساد الالتزام به مع مطلع النصف الثاني من القرن العشرين في اغلب أقطار المجموعة الدولية .وهكذا تزداد خطورة واهمية اجهزة الادارة العامة تبعا للتطور الفلسفي ولتطور المفاهيم والظروف المحيطة بها " (الكبيسي ، ١٩٨٣) .

٣-٢ نماذج الادارة العامة

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ثلاثة نماذج للادارة العامة هي :

٣-٢-١ : النموذج الرأسمالي للادارة العامة :

تقوم الفلسفة الرأسمالية على إبقاء التدخل الحكومي محددا بحيث لا يتعدى حفظ الأمن الخارجي والداخلي والقيام ببعض الاعمال الرئيسية التي يعجز الافراد عن اداءها وبذلك تكون وظيفة الدولة هي القيام بما لايستطيع القطاع الخاص القيلم به . وقد حاولت الدول الملتزمة بهذا الاتجاه الحفلظ على هذه الفلسفة خلال الفترات السابقة ولغاية الحرب العالمية الاولى ، مما ادى الى زيادة تعدد النشاط الخاص على حساب المصالح العامة واجهزتها الحكومية . " غير ان الدولة الرأسمالية اضطرت بعد الحربين العالميتين الاولى والثانية وتحت وطأة الضغوط الشعبية والعمالية من جهة وفي سبيل تعمير ماخربته الحروب من جهة اخوى ، ولمواجهة المنافسة التي كانت تتعرض لها من الشرق (منافسة الاشتراكية) من جهة ثالثة ، اضطرت الى الاخذ بنظرية (كينز) فأقامت الدولة الكينزية ، ودولة الرفاهية والازدهار القائمة على التدخل بالشؤون الاقتصادية ، وتقديم الضمانات الاجتماعية المختلفة للسكان .. ولكن النموذج الكينزي لم يستطع الصمود امام تفاقم الازمات الاقتصادية المتلاحقة منذ مطلع السبعينات ، وتم تراجع هذا النموذج ايضا امام تقدم افكار الليبرالية الجديدة فعاد دور الدولة الى الانحسار من جديد (الحمش ، ١٩٩٨) .

٣-٢-٢ النموذج الاشتراكي للادارة العامة :

يهدف النظام الاشتراكي الى تصفية النظام الرأسمالي والعلاقات اللاجتماعية الذي يقوم على اساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وذلك بواسطة ثورة ، ثم حكومة البروليتاريا . والدولة واجهزتها تصبح بالتالي المالك والموزع والمقرر الرئيسي للقرارات الاقتصادية والاجتماعية ، وفي النهاية لابد من تلاشي ذلك الجهاز (جهاز الدولة) عندما تتمكن حكومة البروليتاريا من تحقيق المجتمع اللاطبقي . ينظر على سبيل المثال :(رشيد ١٩٧٥) (الدوري والاعرجي، ١٩٧٨). وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية استطاعت الدولة السوفياتية ان تقيم نظاما حقق في البداية تغيرات هائلة في معدلات النمو الاقتصادي ، وقدمت الدولة مختلف الخدمات للسكان من المسكن الى الغذاء الى الصحة .. الخ ، ولكن هذا النموذج فشل تحت ضربات البيروقراطية والجو الفكري والاختراقات من الداخل والخارج (الحمش ، ١٩٩٨)

٣-٢-٣ نموذج الادارة العامة في الدول النامية

تعرف الدول النامية بانها مجموعة الدول التي استطاعت بفضل حركات التحرر الوطني وبمساعدة شعوبها اولا ، وبدعم من الاتحاد السوفياتي ودول عدم الانحياز وجميع الاحرار في العالم ثانيا وان تحاول بناء دولتها تحت ضغط او هاجس عاملين :

الاول : رفع مستوى معيشة الشعب واللحاق بمركب الحضارة .

الثاني : تعزيز مكانة الدولة في العالم .

وقد تمكنت الدول الغربية من تشتيت جهود هذه الدول في بناء اجهزتها الادارية المطلوبة ، فلا الدول التي سارت في طريق التحول اللارأسمالي معتمدة على خطط التنمية مستقلة او شبه مستقلة ، ولا الدول التي اندمجت في اطار السوق الرأسمالي العلمي امكنها تحقيق ما ارادت ان تحققه على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . (الحمش : ١٩٩٨)

٣-٣ الادارة العامة العربية

٣-٣-١ الادارة العامة العربية قبل الاسلام

لقد افرز لنا الواقع التأريخي والسياسي للمجتمع العربي قبل الاسلام نظما للادارة العامة ، وكان البناء المؤسسي لتلك النظم قائما بصورة اساسية ومنطلقا من البنية الاساسية التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي الذي تمثله وحدات المجتمع العربي في بدوه وحضره ، اذ شغل التنظيم الاجتماعي وجود المؤسسات غير الدينية . ويمكننا ان نوجز اهم الممارسات والمهام الادارية التي تمخضت عنه النظم الادارية في شبه الجزيرة العربية قبل الاسلام بما يأتي :

١- تماسك التنظيمات القبلية وتلاحم افرادها وافخاذها وبطونها بوصفها الوحدات الرئيسية التي سبقت قيام المجتمعات الموحد للشعوب .

٢- كانت للعوامل الدينية والتجارية دور بارز في ظهور المدن العربية في مناطق نجد والحجاز ، وقد احتلت مكة الصدارة لدى القبائل العربية لمكانتها الدينية في احتضان البيت العتيق ، بينما صارت يثرب المدينة التجارية الهامة التي عرفت بنشاطها الاقتصادي والزراعي .

٣- لقد كانت المهمة الرئيسية للادارة العامة في تلك المرحلة المتقدمة متمثلة في سد الحاجات الفسيولوجية الاساسية من مأكل ومشرب وحاجات الحماية والامن للقبائل المتجاورة . كما بالنسبة للتنظيم الحاصل في مكة حول ادارة الوظائف الاساسية لغرض مواجهة المخاطر التي تشن عليها من القبائل الاخرى المعادية .

٤- ادركت القبائل العربية حجم الخسائر التي تترتب على صراعاتها مع بعضها فالتجأت الى عقد التحالفات الامنية والتجارية مع بعضها ، كما لجأت الى تحكيم عقلائها للنظر في الخصومات واقامة المصالحات وحسم المنازعات بينها .

٥- وليس غريبا ان تكون مكة هي اول مؤسسة تنظيمية للادارة العامة قبل غيرها من مدن الجزيرة العربية ، بعد ان تطورت فيها الوظائف العربية والاجتماعية ، اذ كانت دار الندوة اول مقر للاجتماعات الرسمية التي كان يحضرها ممثلوا القبائل والاقوام للتداول والتباحث في الشؤون العامة وحسم المنازعات واتخاذ القرارات الخاصة بالحرب والسلم مع غيرهم .

٦- ولم يمنع ذلك من ان الدولة انذاك تعتمد مبدأ اختيار القادة والاسياد والامراء على الألوية الحربية والقتالية . اذ ان القبيلة حريصة على انتقاء المؤهلين لتتم قيادتها والاشراف على مصالحها .

لهذا كله ، فان المجتمع العربي قبل الاسلام ، ودراسة واقعه الاداري ضمن رقعته الاولى على الصعيد الجغرافي لشبه الجزيرة العربية يعتبران منطلقا للوصول الى التحولات الصحيحة والى التطورات الحاصلة في الادارة العامة خلال المراحل اللاحقة ، التي ابتدأت في ظهور الدين الاسلامي الحنيف كمنهج عقائدي فتح الباب واسعا امام الاشواط الادارية لان تنمو وتتوسع وان تكون خاضعة للتحليل فكرة وتطبيقا (الكبيسي، ١٩٤٢) .

٣-٣-٢ *الادارة العامة العربية في الفكر الاسلامي*

في الفترة التي كانت تسود اوربا الفوضى والاضطرابات والصراعات السياسية والاجنماعية، فان جانبا اخر من العالم كان مضيئا وتشع منه الكثير من المبادىء والمفاهيم العلمية التي بواسطتها تدار دفة الحكم وتنظم علاقات الناس اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ، ذلك هو الشرق العربي الاسلامي . حيث شهد مفهوم الدولة في الاسلام تطبيقا سليما له في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في عهد الخلفاء الراشدين لتحقيق قوله تعالى ((ان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون)) . وكما نعلم ان الدين الاسلامي دين ودولة وبالتالي فان النظام الاسلامي هو نظام متكامل اقتصاديا واداريا واجتماعيا بالاضافة الى كونه ديني . وهنا يعرف (ابن خلدون) نظام الخلافة الاسلامية بانه حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحه الاخروية والدينيوية الراجعة اليها . اذ ان احوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع الى اعتبارها لمصالح الاخرة ، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا . والادارة العامة في الاسلام في ضوء(دراسة وتحليل وطبيعة الدولة الاسلامية والقيم المختلفة المنبعثة من الفكر الاسلامي) قائمة على اساس الكفاءة وفق احكام الشريعة الاسلامية . والتراث العربي الاسلامي زاخر بالمبادىء والمفاهيم والنماذج التي تبين بجلاء اصالة التجربة الادارية ومدى علميتها من حيث تفاعلها مع العوامل البيئية وظروف المجتمعات المختلفة ، ففي وقت الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم كانت الدولة الاسلامية تمر بمراحل انتقال نظرا للتوسعات التي كانت تمر بها تبعا لانتشار العقيدة الاسلامية في مختلف بقاع الارض ومن ثم انشغلت الدولة الاسلامية بالفتوحات بالإضافة الى تقنين مصادر الاسلام واحكامها . وفي عهد الخلفاء الراشدين ازدهرت الادارة العامة ازدهارا كبيرا وانبثقت عنها مبادىء ادارية غاية في الاهمية . لقد ظهرت تلك المبادىء في النظريات الادارية الغربية الحديثة التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين وقد ضن مبتدعوها بانهم هم اول من جاء بهذه المبادىء ولم يعلموا بان المسلمين قد سبقوهم بها منذ قرون عدة.

ومن المبادىء التي جاءت بها الادارة العامة العربية الاسلامية في عهد الخلفاء الراشدين : مبدأ الشورى ، مبدأ اتخاذ القرارات على اسس موضوعية ، مبدأ تحديد المسؤولية الادارية وارتباط

الوظيفة الادارية بالمسؤولية ، مبدأ الكفاية في اختيار الموظفين ، مبدأ تفويض السلطة(ينظر على سبيل المثال : (الدوري والاعرجي ، ١٩٧٨) (الشماع ، ١٩٩١) .

٣- ٤ الادارة العامة والخصخصة

تبين لنا فيما سبق بان الادارة العامة في(دولة الرفاهية) هي روح الدولة وجهازها وعينها الساهرة على مصالح المجتمع والحريصة على رسم المستقبل الافضل له من خلال العمل على استحضار كافة العوامل التي تعينها على ذلك واستنفار جميع مالديها من موارد بشرية ومادية لتحقيق الرفاهية التي تنشدها حكوماتها الوطنية للمحافظة على سيادتها وهويتها الوطنية . ان اهم مايميز الادارة العامة عن الخصخصة هي اتسامها بالمعايير الاتية:

١- ان هدف الادارة العامة هو تحقيق المصلحة العامة للمجتمع من خلال سد حاجاته الاساسية وتوفير مستلزماته الضرورية والعمل على تحقيق مستويات متقدمة من النمو في كافة الميادين الاقتصادية والثقافية والعمرانية .

٢- ان ملكية المستلزمات المادية التي تستخدمها المؤسسات الادارية تعودالى الدولة .

٣- استيعاب عدد كبير من الطاقات البشرية من مختلف المستويات العمرية وبمختلف التخصصات العلمية . وبذلك فالادارة العامة تعد الوسيلة الموضوعية لمعالجة البطالة .

٤- يقضي المركز الوظيفي للعاملين في اجهزة الدولة على الموظف العام نوع من التقدير في المجتمع كونه يشارك في تحقيق اهداف المجتمع العامة .

٥- تتسم الادارة العامة بضخامة حجمها التنظيمي نظرا لتنوع نشاطها واعمالها .

" اما الخصخصة ، فهي في ابسط صورها تعني عملية بيع المشروعات العامة والتي هي ملك المجتمع الى القطاع الخاص لتحويل اهدافها من العام الى الخاص ، وبمعدل متسارع وتخلي الدولة واجهزتها عن كثير من مسؤولياتها التقليدية " (امين : ١٩٩٨) . والخصخصة تعني بالتطبيق العملي نقل الملكية من الدولة العربية الى الشركات الغربية ، وهذا مايجري الان في كثير من البلدان العربية وبمعدل متسارع .

وتتحدد اهداف الخصخصة بما يلي :

" أ- تقليص مساحة القطاع العام في ادارة الشؤون الاقتصادية وتفكيك وحدته ثم تصفيته لفسح المجال امام الاستثمارات الاجنبية والشركات غير الوطنية لممارسة دورها المرسوم دون تدخل الدولة .

ب- الخصخصة هي الخطوة التمهيدية والضرورية لتطبيق العولمة ، فلا عولمة بدون خصصة ، لذلك فالخصخصة هي خطوة سابقة وضرورية لتطبيق العولمة .

ج- اجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية للدول طبقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية خاصة بما يتعلق بنقل مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة الى سلطات قرارات المؤسسة الدولية . وبذلك يستلب من الدولة التي تذعن لتطبيق الخصخصة طبقا لسياسات المؤسسات الدولية سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي السيادي .

د- تأتي الخصخصة التي تدفع بها المؤسسات الدولية لا لمعالجة مشاكل التنمية والتخلف طويل الامد واجتثاث الاصل التاريخي للتخلف والتبعية ، وانما لمعالجة اختلالات مالية ونقدية قصيرة الاجل لكي لاتكون تلك الاختلالات عقبة امام العولمة الاقتصادية والمالية .

ه- تهدف الخصخصة بالمعنى الذي تنادي به المؤسسات الدولية الى لبرلة الاقتصاد على وفق الايدلوجية التي تؤمن بها تلك المؤسسات .

و- تهدف الخصخصة بالمعنى اعلاه الى ازالة متسارعة لكل التشريعات والقوانين التي تعرقل (البترولیرالية) الاقتصادية سواء كانت في المجال الاستثماري او النقدي او المالي او التجاري .

ز-تحديد قواعد السلوك واساليب الادارة الاقتصادية التي يجب اتباعها بواسطة راسمي السياسات الاقتصادية في المجتمعات الاخرى .

وفي هذا الاطار يمكن القول بان برامج الخصخصة بلا قيود وفقا للمؤسسات الدولية هي نوع من التجريدات الاقتصادية التي تخلو من الاعتبارات الاقتصادية للبلد المعني ، وان الذين يلهثون وراء الخصخصة (بلا شروط) كطريق لحل مشاكلهم التنموية كمن يركض وراء سراب " (الجميلي: ١٩٩٩) .

٣ - ٥ العلاقة بين الخصخصة والعولمة

وبناء على ماتقدم يمكن القول بان الخصخصة هي وسيلة وهدف للعولمة في ان واحد . فلقد ظهرت الخصخصة كمفهوم وتطبيق وشاع استخدامها قبل ظهور العولمة وهي من بناة افكار المعسكر الرأسمالي ايضا . لقد صورت الخصخصة للمجتمع الدولي بان في عملية تحويل ملكية المشروعات العامة الى الملكية او الادارة الخاصة وتخلي الدولة عن مسؤلياتها التقليدية هي السبيل الوحيد للتنمية . وبالفعل استجابت الكثير من الدول النامية لهذه الدعوة وصدقت تلك الوعود ومنها قسم من الدول العربية . وكانت نتيجة هذا التطبيع مزيد من الفقر والبطالة ومزيد من الديون التي اثقلت كاهل الدولة وهي ضريبة دفعتها الدول النامية لمحاكاتها السلوك الغربي المادي مما اضطرت تلك الدول الاقتراض او قبول المساعدات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية العالمية الجديدة التي تحمل لواء العولمة شريطة الالتزام بالشروط التي تمليها عليها والتي من بينها تحرير التجارة الخارجية والسماح للاستثمارات الاجنبية بمباشرة اعمالها في الدول المقترضة او المستفيدة من المساعدات ، وهكذا تكون الخصخصة قد مهدت الطريق لدخول العولمة من اوسع ابوابها .

اما نتائج الانفتاح الجديد فهو المزيد من البطالة ومزيد من التفاوت في الدخول ومزيد من بيع المشروعات العامة الى القطاع الخاص ، وبالتالي المزيد من الاتجاه نحو الخصخصة ، وهكذا تصبح الخصخصة هي الهدف المستقبلي للعولمة ايضا.

٣ - ٦ كيف دخلت العولمة العالم العربي

لقد عرف الوطن العربي بما يحمله من رسائل سماوية وارث حضاري عميق وبما ينعم به من موقع استراتيجي وبما يمتلك من موارد اقتصادية شتى مركزا للاشعاع الحضاري والعلمي على مختلف الاصعدة ، وكان هو المصدر للعولمة المبنية

على القيم السماوية والشمائل العربيـــة الاصيلـــة ، ولكن ما ان اتصل بالحضارة الغربية " اثـــر غـــزو نابليون مصر عام ١٧٩٨م حتى اصبح متلقى سلبي لاثار العولمة الاوربية . لقد مضى اليوم قرنين مـــن الزمن على الانفتاح العربي على الحضارة الغربية ، لم تكن درجة الانفتاح الاقتصادي التي شهدتها كـــل دولة من الدول العربية طوال القرنين مماثلة بـــالطبع لما شهدته الدولة الأخرى . كما ان درجـــة انفتـــاح الوطن العربي مأخوذا ككل ، فقد تغيرت بدورهـــا بين فترة وأخرى . ولكننا نلاحظ انه خلال العقديـــن التاليين للحرب العالمية الثانية أدت الأحداث الدوليـــة الكبرى بالبلدان العربية إلى اتخاذ طريقين مختلفيـــن تماما من حيث درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي . فبينما شجع قيام الحرب البـــاردة بيـــن الكتلتيـــن الغربية والشرقية بعض البلدان (أهمـــها مصـــر ، سوريا ، العراق) على انتهاج سياسات حمائية وتبني استراتيجية اقتصادية اقرب الى الاستقلال والانطواء على النفس واعلان صورة اخرى من " الاشـــتراكية العربية " دفع تحقيق العالم الغربي معـــدلات غـــير مسبوقة في النمو الاقتصادي بدول عربيـــة أخـــرى (وعلى الأخص الدول الغنية بالنفط بالإضافة الـــى لبنان والأردن) الى الاندماج حتى بدرجة اكبر مـــن ذي قبل بالاقتصاد الغربي . تلا ذلك عقـــود ثلاثـــة (١٩٦٥-١٩٩٥) شهدت تحول تيار العولمـــة فـــي الوطن العربي بأكمله ، فاذا بالدول ذات الاقتصـــاد المنفتح على العالم تزيد انفتاحـــها ، والبلـــدان ذات الاقتصاد المنغلق نسبيا تشهد نوع من التحول نحـــو الانفتاح وتفكيك نظاما كان يقوم على سيطرة الدولـــة على الاقتصاد . لقد زادت سرعة هذا الاتجاه نحـــو مزيد من الانفتاح منذ عام ١٩٩٠ بسببين هما :

١- تفكيك الاتجاه الســـوفياتي وانـــهيار التجربـــة الاشتراكية السوفياتية .

٢- الحرب العدوانية على العراق حيث اســـتطاعت الولايات المتحدة الأمريكية ان تحشد اكثر من ثلاثين دولة ضد العراق ، وظهور الولايات المتحدة كقـــوة وحيدة في الساحة الدولية لتستطيع بقوتها العســـكرية فرض هيمنتها على العالم وتروج لمقولات تعزز من هذه الهيمنة . ومنذ ذلك العام تبنت كثير من البلـــدان العربية ما يعـــرف بـــبرامج التثبيـــت الاقتصـــادي والتكيف الهيكلي ، ووقع كثير منها اتفاقيات التجارة الناتجة عن جولة أورغواي، كما ابـــرم بعضـــها اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوربـــي " (امين ، ١٩٩٨) .

٣ - ٧ اثر العولمة على الإدارة العامة

٣-٧-١ الآثار السلبية :

ان مما لاشك فيه ان البلدان العربيـــة التـــي انتهجت اساسا الحرية الاقتصادية ، فان نتائج هـــذه السياسة بدت واضحة فـــي زيـــادة اندماجـــها فـــي الأسواق العالمية وانكشاف اقتصادياتها للخـــارج ، الأمر الذي أدى الى إضعـــاف دور الإدارة العامـــة وتهميشه وفشله في تحقيق أهدافه تجاه المجتمـــع ، وفي المحصلة يمكن القول ان نتائج التبعية العربيـــة خلال العقود الماضية والتضحية بدور الإدارة العامة في عملية التنمية كانت مخيبة للآمال . فقد أدت على نحو او اخر ، وبدرجات متفاوتة الى :

١- ارتفاع مستويات البطالة العربية ، وتفاقم مشكلة الفقر بين أبناء المجتمع بسبب اتساع دور الخصخصة على حساب القطاع العام .

٢- هجرة اعداد كبيرة جدا من العقول العربية وفي مختلف الاختصاصات المهمة الى الغرب .

٣- عدم قدرة الدولة المنفتحة على تحقيق او إشباع حاجات مجتمعها الأساسية .

٤-" يعاني الاقتصاد العربي من انكشاف واختراق داخلي يتمثل في إخضاعه لاستشارات المؤسسات المالية العالمية بقصد إبعاد دور الدولة عن الإدارة الاقتصادية وفتح المجال للاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية ان تحقق مآربها في الاقتصاد العربي .

٥- تعرض مسيرة التكامل الاقتصادي العربي الى الشلل التام وبالمقابل تطرح بدائل من الخارج كالسوق الشرق أوسطية والشركات الأوربية المتوسطية وغيرها ، وجميعها تهدف الى إحباط عملية التكامل العربي .

٦- بالإضافة الى الفجوة الغذائية في الوطن العربي والتي بلغت خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ نحو(١٣٥مليار دولار) ، فان الفجوة الصناعية الصناعية بلغت (٢٩٥ مليار دولار) خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ ، اذ بلغت الاستثمارات الصناعية نحو (٣٤٥ مليار دولار) في حين بلغت الصادرات العربية الصناعية للفترة ذاتها ماقيمته (٥٠ مليار دولار) " (هميم ، ١٩٩٩) .

٧- ومن نتائج العولمة على المستوى الاجتماعي تغلب السلوك الغربي المادي على مستوى الفرد والجامعات على السلوك القيمي والروحي وتفكك الأواصر والعلاقات الاجتماعية .

٨- ان تيار العولمة كثيرا مايهدد بالاندثار لمؤسسات عريقة كانت تعمل لمساعدة الفقراء مثل مؤسستي الزكاة والاوقاف (امين ، ١٩٩٨)

٣-٧-٢ الاثار الايجابية :

اذا كان اندماج العالم العربي على الغرب قد احدث نتائج سلبية في ميادين معينة فانه ربما قد حقق نتائج ايجابية في ميادين اخرى . وجدير بالذكر ان تلك النتائج التي يمكن ان نطلق عليها ايجابية لم تكن في معظمها ان لم نقل جميعها محسوبة لصالح الوطن العربي ، بل ان تلك النتائج كان لابد منها كي تكون وسيلة للانفتاح على الوطن العربي وتحقيق المآرب التي كان يخطط لها الغرب . ومع ذلك ، نستطيع القول ، ان هذه النتائج كان يمكن لها ان تشكل قاعدة مهمة للتنمية في مختلف مجالاتها لو تم استثمارها بالشكل المطلوب . اما الميادين التي أصابها بعض التطور نتيجة هذا الانفتاح مايلي :

١- في ميادين الزراعة ، اذ حصل هناك تقدما ملموسا في هذا الميدان بسبب ما تعلمه أبناء الوطن العربي من أساليب حديثة ومتطورة في الزراعة من الدول الأوربية ، وبسبب استخدامهم للمكننة الزراعية التي زادت من حجم الإنتاج الزراعي فضلا عن تحسين جودة الانتاج بسبب الحصول على بذور محسنة ومبيدات لمكافحة الافات الزراعية وكانت الغاية الاساسية من وراء تحسين المستوى الزراعي التي يخطط لها الغرب هي لتحسين جودة منتجاتهم الصناعية التي كانت تعتمد على المنتجات الزراعية العربية كمواد اولية في الصناعة الا ان بعض الدول العربية تأثرت زراعتها سلبا"، حيث انتشرت فيها الامراض الزراعية ، وان

بعض المحاصيل فيها من النوعيات الجيدة تكاد ان تندثر بسبب الاساليب والمحاولات العربية والامريكية الهادفة الى تدمير الزراعة العربية .

٢- ***في ميدان المواصلات*** ، لقد حصل تطور ملموس في هذا الميدان سواء كان على مستوى طرق المواصلات او وسائلها ، مما ساعد الادارة العامة على تحقيق اتصالات مع ادارتها المحلية ،وايصال خدماتها الى اماكن كان يتعذر الوصول اليها بسبب صعوبة المواصلات . هذا وكانت الغاية التي يخفيها الغرب من وراء التطور في هذا الميدان هي لتسهيل عملية نقل احتياجاته من الطاقة والمواد الاولية العربية وكذلك لنقل سلعة وتصريفها في ارجاء الوطن العربي .

٣- ***في الميدان العلمي*** ، كان من نتائج الانفتاح العربي على الجامعات الغربية ، حصول نهضة علمية في كافة التخصصات انعكست لدى عدد من الاقطار العربية بشكل او اخر وعلى نحو ايجابي على جوانب مهمة في التنمية العربية ، غير ان مايكنه الغرب في داخلهم هو الاحتفاظ بالنتيجة المتميزة من المتخرجين لصالح مؤسساتهم ولخدمة اهدافهم التوسعية .

٤- ***في الميدان الصحي*** ، حصل هناك تقدما واضحا في هذا الميدان بسبب استقدام البعثات الطبية والحصول على الادوية والعقاقير الطبية وقد انعكس ذلك على المستوى الصحي للمجتمع العربي فانخفض مستوى الوفيات وتضاعف عدد السكان العرب " (على الاقل ١٢ مرة خلال القرنين الماضيين) " (امين ، ١٩٩٩)

٥- ***في الميدان التكنولوجي (التقني)*** ، فقد كان الغرب ومازال السباق في اختراع المكائن والمعدات الانتاجية والحاسبات وتقنيات الاتصال عبر القارات المختلفة ، وقد استفادت العديد من الاقطار العربية من هذه الوسائل غير ان توظيفها لها لم يكن بالشكل العلمي المطلوب . فقد انتهز الغرب فرصة وجود تقنيات الاتصال في اقطار الوطن العربي فاستطاعوا ان يستخدموها كوسائل لنقل افكارهم ومبادئهم وثقافاتهم الى المجتمعات العربية وهم يستهدفون ضرب القيم والاخلاق العربية والاسلامية التي يحملها الشباب العربي لجعله شبابا مقلدا لسلوكهم مؤيدا لقدومهم ومعارضا لكل ما يخدم امته وشعبه .

وبعد هذا كله يثار تساؤل .. هل هناك مايبرر سكوت الامة العربية عما تفعله العولمة الامريكية او تخطط له في المستقبل ؟ اليس العرب اولو القوة والحضارة وابناء اولئك الذين ملكوا الدنيا بأسرها وانصاعت لهم جبابرة كسرى والروم ؟ اليست العولمة العربية الاسلامية هي التي سحقت بالامس عولمتهم فطأطئوا لها دفعوا الجزية وهم صاغرون؟ اليس العرب من قال تعالى بحقهم ((وانتم الاعلون ان كنتم مؤمنين)) اليس من الاحرى ان يتم تدبير الامر بين العرب قبل ان يحدث مايؤسف عليه .

٤- *نحو تكامل عربي مؤسسي*

٤ - ١ *التعريف بماهية التكامل*

بعد ان تكشف لنا بشكل لا يقبل الشك النوايا التي تكمن وراء العولمة ، ذلك الخطر الزاحف التي تتقدمه الولايات المتحدة الامريكية تحت شعار " حتمية العولمة والقبول غير المشروط ببرامج

التثبيت والتكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصـــادي " المفروضة من قبل المؤسسات المالية التي تســيطر عليها . لم يبق امام الأقطار العربية الا الإعلان عن مقاومة العولمة بكافــة أشــكالها ولتكــن دعوتــهم وتوجيههم صميميا " نحو تكامل عربي مؤسســي " لتجنيد كافة الطاقات البشرية والمادية والاقتصاديــة العربية ضد العولمة . وليكن شعارهم ودينهم قولــه تعالى : ((وهذه امتكم امــة واحــدة وانــا ربكــم فاعبدون)) وقول رسوله الكريم صلى الله عليه واله وسلم ((مثل المؤمنيــن فــي توادهــم وتراحمــهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى من عضــو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)) .

اجل فالتكامل العربي المؤسسي المطلوب هوليس تكامل صوري انه تكامل فعلي في كافــة المــوارد والامكانات البشرية منها والمادية المتاحة في الوطن العربي تحت ادارة واشراف ومراقبة الادارة العامــة في الوطن العربي او ماسنطلق عليه منذ الان بـــــ (الاسرة العربية للادارة العامة) وبمشــاركة كافــة اجهزتها ، وبتخطيط وباشراف من قبــل القيــادات السياسية ، ولتركن الخلافات والمشاحنات وبكافــة اشكالها التي زرعها الاعداء بينها جانبا ، كل ذلــك من اجل شعوبهم التي لاحــول لــها ولا قــوة ازاء مايحدث لهم اليوم من افــرازات متنوعــة بســبب الخصخصة والعولمة وتخلي الدولة عن الكثير مــن مسؤولياتها القانونية والشرعية ازائــهم . ان هــذه الشعوب هي بحق امانة في اعناق الدولة لقوله صلى الله عليه واله وسلم ((كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)) والدولة راعية ومسؤولة عن رعيتها (وهو المجتمع) .

٤ – ٢ *مرتكزات التكامل*

يمكن اقتراح ثلاث مرتكزات أساسية يقوم عليــها التكامل العربي المؤسسي المنشود ، علما بان هــذه المرتكزات هي في الواقع متداخلــة مــع بعضــها البعض وان بعضها قد يتقدم على البعض الاخر فــي سلم الاولويات حسبما تمليه الظــروف البيئيــة او حسبما يلوح في الافق من تطورات علــى الســاحة العربية والعالمية ، وهذا بطبيعــة الحــال يخضــع لتقديرات القيادات السياسية والاسرة العربية لــلادارة العامة .

ويبين الجدول رقم (١) تلك المرتكــزات واهدافــها ومؤسساتها المسؤولة عن تحقيق تلــك الاهــداف ، على ان مسميات تلك المؤسسات قد تختلف من بلــد عربي الى اخر وهذا مالايؤثر مطلقا على هيكل ذلك التكامل واهدافه . وهذا لايعنــي ان الــوزارات او المؤسسات التي لم تذكر في الجدول ستبقى مهمشــة على الساحة التنموية العربية ، بل العكــس اذ هــي ستنطلق باعداد وتنفيذ مشاريعها التنموية كل حســب اختصاصها حال الانتهاء مــن وضــع الترتيبــات اللازمة لتشغيل تلك المرتكــزات بموجــب خطــط وسياسات وبرامج تعد لهذا الغرض . كما ان تقسيم الاعمال بين الوزارات المختلفة بهذه الطريقة لايعني عزل او فصل تلك الوزارات عن بعضها البعــض ، على العكس ايضا ، فان هناك العديد من المشــاريع العملاقة تحتاج الى تظافر العديد من الاختصاصــات التي لاتتوفر في وزارة او مؤسسة واحدة ، وعلــى ذلك فان عمل الوزارات هو عمل متداخل ويكمــل بعضه البعض الاخر .

٤ – ٣ مستلزمات (مقومات) التكامل

مما لاشك فيه ان أي مشروع مهما كبرت اهدافه او قلت ، فان نجاحه مرهون بمدى قدرة القائمين عليه واستعدادهم على توفير مستلزمات بناءة وان مستلزمات ذلك التكامل قد تفضل الله على الامة العربية ، ولعل من دواعي حكمته تعالى انه لم يركزها في بلد عربي واحد كي لايبقى محط انظار اعداء الامة ومن بين اهم تلك المستلزمات مايلي :

١– ان للعرب والمسلمين ارث حضاري لايدانيه ارث اخر ، والحضارة هوية الامة في خوض اشواطها التنموية . فاذا كانت امريكا تفتقد الى الحضارة وتقف على ارض جماهيرية رخوة لاتربط بين ابنائها أي صلة ، فكيف لايستطيع العرب بناة الحضارة ان يقفوا بوجهها ويتصدون لعولمتها ؟ ..

٢– لقد انعم الله على الامة العربية والاسلامية بالموقع الجغرافي الاستراتيجي وبالامكانات الاقتصادية الوفيرة وفي مقدمتها (النفط) الذي كان ومازال امل الغرب في الشرق العربي . " فلقد اكدت اخر الدراسات الحديثة ان منطقة الخليج تعد اهم رقعة جغرافية اقتصادية شرق اوسطية في العالم اجمع والتي ستتفاقم استراتيجيتها في القرن الحالي . فهي تمثل بحد ذاتها نظاما خليجيا بجميع امكاناته الاقتصادية وتفاعلاته المحيطية قبل كل شيء ((دائرة)) تتمحور منها اجزاء استراتيجية من سبع دول عربية (عدا واحدة) هي : الامارات العربية ، قطر ، البحرين ، عمان ، العراق ، السعودية ، وايران ، وهي اغنى دائرة اقليمية تزخر بالنفط وتمتلك اكبر الاحتياطات المكتشفة والمنتجة حاليا ، ولايوجد أي نظام اقليمي اخر يضاهيه من حيث الاهمية الاستراتيجية في الحاضر والمستقبل المنظور (الجميل ، ١٩٩٧) . وان هذه الموارد الاقتصادية باقل ماهي عليه الان كافية لتأسيس القاعدة الاقتصادية المثلى لهذا التكامل .

٤– هناك شعور ورغبة صادقة لدى الحكومات العربية بضرورة وجود مثل هذا التكامل . فالدعوات اليوم تتصاعد من اكثر من مكان في العالم العربي بعقد قمة عربية لتسوية الخلافات العربية والتمهيد لرسم المستقبل العربي بأيد عربية للوقوف بوجه الامبريالية العالمية * وما مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقد في بيروت مؤخرا احتجاجا على الاعتداءات الصهيونية المتكررة على جنوب لبنان تعبير عن النية الصادقة للمصالحة العربية والوقوف بوجه الاعداء. " واليوم تنطلق هذه الدعوة بعد ان سبقتها عدة دعوات بهذا الشأن على لسان الرئيس العراقي صدام حسين (حفظه الله) رئيس جمهورية العراق وامين سر الحزب بطرح مشروع انشاء تجمع مؤسسي يشمل جميع الدول النامية الراغبة في المشاركة فيه والهدف منه مواجهة العولمة الامريكية " (طاقة ١٩٩٩) . ومن جهة اخرى فان النظام الاساسي للمؤتمر القومي العربي الثاني في اجتماعه بعمان في ايار/مايو ١٩٩١ اكد على ان التنمية المستقلة هي احدى اهداف الامة العربية ومشروعها الحضاري ، وهو بذلك لم ينطلق من فراغ ، بل من خلال دراسة موضوعية للواقع العربي ، وللاليات المتاحة والمناسبة للنهوض بالاقتصاد العربي مع ربط ذلك بعدد من الاهداف الاخرى وهي :–

* البحث أعد قبل عقد مؤتمر القمة العربية في عمان

الوحدة العربية ، الديمقراطية ، العدالة الاجتماعية ، الاستقلال الوطني والقومي ، التجـــدد الحضـــاري (الحمش ، ١٩٩٨).

٥- تتوفر في الاقطار العربية امكانات بشرية هائلة وفي مختلف الاختصاصات وهي : كافيـــة وقـــادرة على ادارة وتنفيذ الية التكامل . " فلقـــد اســـتثمرت الحكومات العربية في تنمية اليد العاملة المحترفة والجامعات والبحث والتطوير كوسائل النقل والتقانة واكتسابها ، وهكذا فان هناك الان بنية تحتية فكرية كبيرة يمكن البناء عليها " (زحـــلان ، ١٩٩٨) .

وهنا نستطيع القول وبناءا على ماتقدم من حقائق واحصاءات انما تثبت وبشكل قاطع صحة فرضيـــة البحث القائلة : " ان لدى الاقطار العربيـــة كامـــة واحدة من المقومات والمستلزمات البشرية والماديـــة والمالية فضلا عن المؤازرة الجماهيرية والشـــعبية مايكفي لمواجهة العولمة بكافة اشكالها ".

وهذا مما سيساعد التكامل العربي المؤسسي على نجاح تلك التطورات التي حدثت خـــارج الســـاحة العربية والتي ستحسم الموقف لصالح التكامل .

٦- الصيحات المتكررة التي تعالت مـــن اواســـط البلدان المصدرة للعولمة او المؤيدة لـــها بشـــكل او اخر والتي تنادي بايقاف العولمة وتدخل الدولة لحل المشاكل التي اصبحت تعاني منها الشرائح الفقـــيرة اكثر من ذي قبل . " فاليوم هناك مايقـــارب (٤٠) مليون امريكي على حد الفقر او تحته ، وبلغ عـــدد الامميين الامريكيين مايزيد على (٢١) مليون نسمة . اما في دول الاتحاد الاوربي فتزداد هذه التناقضات الاجتماعية ، والاقتصاديـــة ، فقـــد وصل عدد العاطلين عن العمل (١٨) مليون عـــلمل، وبلغت نسبة العاطلين عن العمل في المانيا ١٠,٨% وفي فرنسا ١١,٦% وفي بريطانيا ١١% وفي دول الاتحاد السوفياتي اكتشفت الشعوب في تلك الـــدول زيف ماراهنت عليه سبيلا لتقدمها ، عندما قـــايضت حقوقها الاقتصادية ، ومكتسباتها الاجتماعية المصانة في ظل النظام الاشتراكي بحقوق وهمية لما تأت بها الليبرالية المزعومة فادركت متأخرة بعض الشـــيء ان اقتصاد السوق الـــذي ينتظرهـــا هـــو اقتصـــاد العصابـــات والمافيـــات والمخـــدرات (الحمـــش ، ١٩٩٨).

٧-وقد يكون الاكثر مدعاة للامـــل امـــام التكـــامل العربي ما يلاحظ من نمو في السنوات الاخيرة فيمـــا يسمى بمؤسسات (المجتمـــع المدنـــي) . ان زيـــادة مايعلق على هذه المؤسسات من امـــال مـــن اجـــل تحقيق حماية اكبر لحقوق الانسان تختلف انواعها قد تكون هي نفسها نتيجة لتسارع قوى العولمة . فنمـــو جماعات حماية المستهلك مثلا وجمعيـــات حمايـــة البيئة او الجمعيات التي تستهدف القيـــام بوظـــائف كانت تعد من قبل الدولة التقليدية ، قد يكون نمو كل هذه المؤسسات والجمعيـــات هـــو الـــرد الفعلـــي والطبيعي والحتمي لنمو قـــوى العولمـــة (امـــين، ١٩٩٩) .

٤ - ٤ شروط تفعيل التكامل

ان تهيأة المستلزمات اللازمة لاقامـــة التكـــامل العربي هي في الواقع ليست كافية دون وجود اليـــة قادرة على تفعيل تلك المستلزمات وفق صيغ علميـــة

ومعيارية مدروسة لتحقيق اهداف ذلك التكامل . والالية المطلوبة هنا هي كما سبق ذكرها (الاسرة العربية للادارة العامة) اذ يمكن تشكيلها على مستوى وزارات الاقطار العربية وفقا لمعايير معينة يتم تحديدها من قبلهم على ان تجد هذه الاسرة كل دعم ومساندة من حكومات الدول العربية بما يحقق اهدافها التنموية على مستوى الوطن العربي، ومن بين اشكال المساندة التي يمكن ان تقدم لهذه الاسرة مايأتي :

١- توفير كافة المستلزمات المادية والبشرية التي تحتاجها ومنحها الصلاحيات اللازمة لاستثمارها واستغلالها وفق صيغ علمية سليمة .

٢- تقييد دور القطاع الخاص واسترجاع جميع المشاريع ذات النفع العام التي تم بيعها له وضرورة تحقيق الاشراف العام على نشاطاته وارتباطاته الداخلية والخارجية .

٣- عدم الانفتاح الى الغرب الا بالقدر الذي يخدم جوانب التنمية العربية .

٤- تأسيس شبكة معلماتية عربية داخلية لكل الدول العربية وبينية أي بين الدول العربية بما يحقق للاسرة العربية تأمين الاتصال بين كافة اقطار الوطن العربي من جهة وبما يحقق تثقيف ابناء الوطن العربي بمخاطر العولمة ويحافظ على المبادىء والقيم العربية والاسلامية من جهة اخرى.

٥- العمل على استقطاب الاساتذة والخبراء العرب المغتربون بشتى وسائل الجذب فضلا عن ضرورة الاستئناس باراء الاساتذة والخبراء المنتشرون في الجامعات العربية في وضع خطط التنمية العربية بمبدئياته المختلفة .

٤-٥ *الخلاصة والاستنتاجات*

١- ان العولمة حركة رأسمالية تهدف الى السيطرة على العالم واستغلال ثرواته وان دول العالم الثالث ومنها الاقطار العربية ستكون في مقدمة الدول التي ستدفع الثمن غاليا بالنظر لافتقارها الى سبل المواجهة الحقيقية في الوقت الحاضر .

٢- ان ظاهرة العولمة هي ليست ظاهرة اقتصادية فحسب وانما هي ظاهرة متعددة الجوانب سياسية ، ثقافية ، واجتماعية تهدف الى تهميش جهاز الدولة الاداري (الادارة العامة) وصرفه عن مهامه ومسؤولياته التقليدية تجاه التنمية على كافة مسؤولياتها ، وبهذا فهي تهدف الى سلب السيادة الوطنية للدولة على مجتمعاتها .

٣- لما كانت العولمة ظاهرة رأسمالية فان مرتكزاتها تقوم على احتكار كل شيء . وتتلخص هذه المرتكزات بالاحتكار التكنلوجي (التقني) ، السيطرة على المؤسسات المالية العالمية ، السيطرة على قرار استخدام الموارد الطبيعية ، السيطرة على وسائل الاعلام ، السيطرة على اسلحة الدمار الشامل.

٤- تتزعم الولايات المتحدة الامريكية بما تهيأت لها من ظروف سياسية واقتصادية وتقنية قائمة الدول المصدرة للعولمة من خلال هيمنتها على الوسائل التقنية – المعلوماتية – الاعلامية ، والمؤسسات المالية العالمية .

٥- الادارة العامة في (دولة الرفاهية) ، هي جهاز الدولة المسؤول عن تحقيق التنمية وخدمة المجتمع من جهة ، والحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها من جهة اخرى ، وهي صمام الامان لامن الدولة

واستقرارها ، ولذلك فهي الجهة الاساسية المستهدفة من قبل العولمة .

٦- ان الادارة العامة هي ليست نموذج واحد ، وانما هناك ثلاث نماذج لها انبثقت بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي النموذج الرأسمالي والاشتراكي ونموذج الدول النامية ، ولكل منها سماته وادواره .

٧- ان الادارة العربية الاسلامية نموذج مثالي بمبادئه وخصائصه واهدافه وهو مستمد من قيم الحضارة العربية قبل الاسلام ومن تعاليم الاسلام الحنيف ومن بين تلك المبادىء : مبدأ الشورى ، مبدأ اتخاذ القرارات على اسس موضوعية ، مبدأ تحمل المسؤولية الادارية وارتباط الوظيفة بالمسؤولية ، ... الخ .

٨- ان الادارة العامة هي على طرفي نقيض من الخصخصة . فالادارة العامة تهدف الى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع ولكافة شرائحه من خلال امتلاكها ناصية المشروعات العامة ، بينما تهدف الخصخصة الى خدمة شرائح مترفة في المجتمع وحرمان الطبقات الفقيرة من خدماته ، وكلما استطاعت الخصخصة الاستحواذ على عدد اكبر من المشاريع العامة كلما زاد حرمان الطبقات الفقيرة من مستلزمات العيش الاساسية ، فالخصخصة وسيلة لتحقيق المجتمعات الطبقية وسبب في حرمان الفقراء من حقهم الطبيعي في ثروات اوطانهم .

٩- ان الخصخصة هي السبيل الوحيد بل هي الشرط الاساسي لتطبيق العولمة . والخصخصة من ناحية اخرى هي الهدف الاساسي للعولمة . فالعلاقة بين الخصخصة والعولمة مبنية على تبادل في الادوار وتكامل في الاهداف .

١٠- ان قصة دخول العولمة الى الوطن العربي ترجع الى الانفتاح الذي حصل بين العرب والغرب اثر الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م ، الامر الذي مهد للغرب الطريق لان يكتشفوا اسوار ومرتكزات الحضارة العربية الاسلامية ، فراحوا يخططون لتحطيم تلك المرتكزات بشتى الاساليب والوسائل ليتسنى لهم السيطرة على خيرات الوطن العربي .

١١- ان للعولمة اثار سلبية كبيرة على الادارة العامة العربية في المجالات الحضارية والاجتماعية وفي المجالات الاقتصادية . وهي في نفس الوقت كانت قد افرزت بعض النتائج التي يمكن ان تبرر على انها ايجابية وان كانت في معظمها ان لم نقل جميعها تصب في مصلحة الغرب .

١٢- ان الانعكاسات السلبية للعولمة على الادارة العامة العربية في حاضرها ومستقبلها تتطلب من الاقطار العربية ان تفكر جديا في كيفية مواجهة العولمة ، وهذا يستدعي اتخاذ موقفا عربيا موحدا اطلقنا عليه التكامل العربي المؤسسي .

١٣- ان التكامل العربي المؤسسي يمكن ان يقوم على ثلاث مرتكزات اساسية هي : المرتكز الاجتماعي ، وهدفه تحقيق التنمية الاجتماعية العربية وتشكيل الحصن الداخلي للامة العربية ؛ والمرتكز العسكري وهدفه بناء الترسانة العسكرية وتشكيل الحصن الخارجي للامة ؛والمرتكز الاقتصادي ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وتشكيل الاساس المادي لجوانب التنمية الاخرى .

١٤- ان مايشجع على اقامة وتحقيق التكامل العربي توفر النية الصادقة لدى القادة العرب وشعوبهم لاقامة مثل هذا التكامل اضافة الى توفر المستلزمات البشرية والمادية المنتشرة في اقطار الوطن العربي ، فضلا عن حدوث تطورات عالمية يمكن حسابها لصالح هذا التكامل مثل مطالبة مجتمعات الدول الغربية وامريكا بايقاف العولمة وضرورة تدخل الدولة واسترجاع دورها الاستراتيجي وظهور بعض المؤسسات المناهضة للعولمة مثل جمعيات حماية المستهلك وحماية البيئة كرد طبيعي على العولمة .

١٥- يعتبر بناء الاسرة العربية للادارة العامة شرطا اساسيا لتفعيل مستلزمات التكامل ووضعه موضع التنفيذ .

٤- ٦ *التوصيات*

١- العمل على تفعيل العمل القومي المشترك .

٢- العمل على تفعيل السوق العربية المشتركة .

٣- العمل على تفعيل التعاون الاقتصادي العربي المشترك .

٤- العمل على تحقيق التنمية الشاملة لسد حاجات المجتمع الاساسية والحد من ظاهرة تفاوت الدخول.

٥- العمل على تحقيق الديمقراطية فهي الحل امام الانظمة السياسية لتجاوز الفشل في مسألة التكامل الاقتصادي العربي وتحقيق تنمية مستقلة .

٦- اقامة صناعة وطنية ضمن برنامج واضح لتطوير التكنلوجيا واستخدام الوسائل العلمية بالاستفادة من الموارد العربية البشرية والمادية .

٧- الاستفادة من الامكانات الزراعية المتوفرة لخدمة الاقتصاد العربي وتحقيق درجة كافية من الامن الغذائي العربية .

المصادر

١- امين ، د.جلال ، " العولمة والتنمية العربية " مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٩ .

٢- امين ، د.جلال ، " العولمة والدولة " في ندوة العرب والعولمة " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٨ .

٣- بلقيز ، عبد الاله ، " عولمة الثقافة ام ثقافة العولمة " في ندوة العرب والعولمة " مركز الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٨ .

٤- الجميا ، سيار ، " العولمة اختراق الغرب للتوصيات الاسيوية / متغيرات النظام الدولي القادم / رؤية مستقبلية " مجلة المستقبل العربي ، السنة التاسعة عشر ، العدد مائتان وسبعة عشر ، اذار ١٩٩٧ .

٥- الجميلي ، د.حميد ، " استشراق مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية " بيت الحكمة ، سلسلة المائدة الحرة ، العدد٢ ، ١٩٩٧ .

٦- الدجاني ، نبيل ، " ندوة العرب والعولمة " ، مركز الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٨ .

٧- الدوري ، د.حسين و د.عاصم الاعرجي ، " مبادىء الادارة العامة " ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق ، ١٩٧٨ .

٨- الحمش ، د.منير ، " العولمة ليست الخيار الوحيد " مطبعة الاهالي للطباعة والنشر ، دمشق ، سورية ، ١٩٩٨ .
٩- رشيد ، د.احمد ، " ادارة الافراد في الحكومة والقطاع العام " دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٥ .
١٠- زحلان ، انطوان ، " العرب والتطور التقاني " في ندوة العرب والعولمة " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٨ .
١١- زلوم ، عبد الحي يحيى ، " نذر العولمة " ج٦، سلسلة كتاب ، جريدة بابل ، العراق ، ٢٠٠/١/١٧ .
١٢- الشماع ، د.خليل محمد حسن ، " مبادء الادارة مع التركيز على ادارة الاعمال " ،ط١ ، العراق ١٩٩١ .
١٣- علي ، نبيل ، " ثورة المعلومات : الجوانب التقانية (التكنلوجية) " في " ندوة العرب والعولمة " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٨ .
١٤- الكبيسي ، د.عامر ، " الادارة العربية الاسلامية فكرا وتطبيقا " ، العراق ، ١٩٩٤ .
١٥- الكبيسي ، د.عامر ، " الادارة العامة بين النظر والتطبيق " ج١ ، ط٥ ، العراق ، ١٩٨٣ .
١٦- طاقة ، د.محمد ، " الفرص والتحديات الناجمة عن العولمة الاقتصادية في البلدان النامية " بحث غير منشور ، العراق ، ١٩٩٩ .
١٧- هميم ، د.عبد اللطيف ، " العولمة وانعكاساتها على الدول العربية " ، مجلة كلية المعارف الجامعة ، العدد الثاني ، السنة الاولى ، ١٩٩٩ .